العدد (1939) السنة الثامنة - الأربعاء (20) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تعليق الدراسة المسائية في المستنصرية ولااتفاق على مدتها!

المستنصرية: ١٨٠ وثيقة مزورة وراء غلق الدراسة في الجامعة

الشهادة الاعدادية كانت لاترضيه، والراتب الشهري تعيق تقدمه شهادة اخرى جامعية، "سلام" في ثلاثينيات العمر قرر ان يكون هذا العام نهاية لتردده في الالتحاق باحدى الكليات لاكمال دراسته والحصول على شهادة جامعية، "سلام" من سكنة شارع فلسطين وعمله في منطقة الباب المعظم، ورغبته في الحصول على شهادة القانون دفعته الى اختيار الجامعة المستنصرية لقربها من المنزل والعمل، وبعد ان اكمل جميع المستمسكات الرسمية المطلوبة للدخول الى الجامعة، جاء قرار تعليق الدراسة المسائية في المستنصرية ليبدد احلام سلام".

وكانت قد قررت الجامعة المستنصرية فتح باب الدراسة المسائية في الشهر الماضي، والوزارة كانت قد خولت الجامعات كافة بافتتاح الكليات المسائية بعد توفر الملاك التدريسي المؤهل والمستلزمات الدراسية وان لايربك الدراسات الصباحية، مؤكدة ان الجامعة المستنصرية ستفتتح الدراسة المسائية في جميع كلياتها المتمثلة بالهندسة والتربية والاداب والقانون والادارة والاقتصاد باستثناء كلية العلوم.

وائل نعمة

التعليم العالي: القرار جاء بسبب امور تنظيمية وقلة الكادر..ولاعلاقة للتزوير!

قرار تعليق الدراسة

فيما جاء قرار التعليق على خلفية المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الجامعة المستنصرية احسان القريشي يوم الاحد الماضي في رئاسة الجامعة لمناقشة موضوع تعليق الدراسة المسائية في الجامعة وقد حضره عدد من وسائل الاعلام.

واكد في المؤتمر ان تعليق الدراسة المسائية جاء بالاجماع من مجلس الرئاسة ولم يكن قراراً فرديا لاسيما ان الجامعة تحاول ان تستعيد مركزها بين اقرانها حيث ان الجامعة قد اعتمدت عنصر الجودة للنهوض بها بعد ان جاءت في ذيل قائمة تصنيف الجامعات المحلي والعالمي، اشار في المؤتمر الى ان هناك سببا اخر لوجود التعليق وهو وجود الوثائق المزورة لكلية القانون للدراسة المسائية حيث بلغت (١٨٠) وثيقة مزورة ولأجل ذلك علقنا الدراسة المسائية لمدة ثلاث سنوات حتى تتخرج اخر دفعة من الطلبة.

وكان قد اعلن وزير التعليم العالي عبد ذياب العجيلي في مؤتمر سابق حضرته المدى عقد في مقر الوزارة ان سبب تأجيل الدراسات المسائية في الجامعة المستنصرية هو لضمان الجودة العلمية والاعتماد الدولي، حيث ان القرار اتخذته الجامعة بالتشاور مع الوزارة من اجل حل عدد من الاشكاليات التي ترتبط بالمسيرة العلمية، مؤكدا ان الوزارة قامت بمخاطبة اكثر عمادات الكليات لمعرفة موقفهم والذي تبين انه مع التريث لمدة ثلاث سنوات، منوها الى ان الوزارة حثت بقية الكليات لتوسيع القبول المسائي فيها، كما اكد العجيلي ان الوزراة تسعى الى توسيع القبول في الدراسات العليا.

مشكلة الأقسام الداخلية

أما فيما يخص الاقسام الداخلية التابعة للجامعة وما يستوجب على الجامعة من توفيره للطلبة حيث ان الطالب الواحد للقسم الداخلي يكلف الجامعة(٨٥٠) الف دينار عراقي مقابل (٥٠٠٠٠) دينار عراقي يدفعها الطالب فضلاً عن توفير الجامعة المستلزمات مثل اجهزة التبريد والتلفاز والطباخ وكل ما يحتاجه الطالب من مسلتزمات وبالتالي فأن هنالك فئة منهم تعمل على التخريب واتلاف الاجهزة.

ومن جانب اخر نظم عدد من طلبة الاقسام الداخلية في الجامعة المستنصرية صباح يوم الاثنين الماضي مظاهرة سلمية احتجاجا على قرار الجامعة طردهم منها،بدأت من اروقة جامعة الامام الصادق حيث مسكنهم في الاقسام الداخلية في الجامعة حتى ساحة الموال.

فيما كان قد أكد رئيس الجامعة المستنصرية في وقت سابق قبيل بدء الدراسة في الجامعة ان الأقسام الداخلية في جامعته جهزت بالشكل الذي أوصت به الوزارة على وفق المدة التي حددها،وان المستلزمات والاحتياجات التي يحتاجها طالب الأقسام الداخلية عملت الجامعة على توفرها بهدف تهيئة الأجواء المناسبة للدراسة بما يؤهل الطلبة للنجاح والتفوق، وسوف يحمل الطالب غرامات مالية عن كل تلف مقصود للأثاث والموجودات في الأقسام،ويذكر ان الجامعة نفذت حملة فنية وهندسية خلال العطلة الصيفية لتطوير الأبنية وتجديد الأثاث لاستقبال الطلب.

وثائق مزورة

وفيما يخص الوثائق المزورة كانت قد اعلنت وزارة التعليم العالي في وقت سابق بانها اعتمدت نظاماً الكترونياً في الجامعات والمعاهد للكشف عن الشهادات المزورة،والابتعاد عن الأساليب القديمة في المراسلة بين الجامعات والوزارة من جهة ووزارة التربية من جهة أخرى سيعمل على اختصار الجهد والوقت في تدقيق الوثائق، وشددت الوزارة على مدراء اقسام التسجيل التعامل بحزم مع المزورين وتحميلهم المسؤولية القانونية في حال تهاونهم، واشارت الى انها ستتخذ إجراءات صارمة بحق كل من ثبتت عليه تهمة التزوير، وأن الطالب المزور سيفصل ويرقن قيده ومن ثم يحال إلى القضاء، أما بالنسبة للموظفين المزورين، فسيحالون إلى هيئة النزاهة، ويذكر ان دائر ة المفتش العام أعلنت في وقت سابق عن رصد ٢٨٤٢ شهادة مزورة وأن الحصة الأكبر من الشهادات المزورة المكتشفة كانت من نصيب الجامعة المستنصرية وبواقع ٢٢٨ شهادة، مبينة أن حالات النظر في عدد من الكليات في الجامعة والتي تدخل ضمن الدراسة المسائية واعادة تنظيمها.

واوضحت ان القرار جاء ايضا على خلفية قلة الكادر والبنايات في الجامعات المؤهلة لاستقبال العدد الكبير من الطلاب،وحاجة الكليات الى اثاث ومستلزمات الدراسة، بالمقابل لفتت الى ان " الوزارة تسعى الى توسيع التعليم المسائي واستقطاب اكبر عدد من المتقدمين والغاء شروط العمر والمعدل، كما حدث في كليات الفنون والرياضة التي قررت استقبال الطلاب في الدراسة المسائية بغض النظر عن المعدل، وخطة الوزارة في العام المقبل هي قبول كل الطلاب الخريجين حتى لو كانوا خريجين في وقت ماض.

كما وصفت الشجيري بان قرار تعليق الدراسة كان صائبا، وقد اتخذ بعد المشاورة والاتفاق.

التزوير المضبوطة الأخرى "توزعت على الجامعات الموجودة في بغداد والمحافظات.

التعليق لعام واحد

فيما أكدت سهام الشجيري، مديرة اعلام وزارة التعليم العالي لـ"المدى "ان مسألة التزوير في الشهادات والوثائق الدراسية ليست لها علاقة بتعليق الدراسة في الجامعة المستنصرية، وان الوزارة لها قاعدة بيانات لكل الطلاب المتقدمين للدراسة الجامعية،كما استطاعت الوزارة في عام ٢٠٠٨ تقليل تزوير الوثائق،وتشدد الشجيري على ان الوزارة استطاعت في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ انهاء ظاهرة تزوير الوثائق بشكل تام ولاتوجد وثائق مزورة، وتشير الى ان التزوير يكون في الوثائق القادمة من وزارة التربية وشهادات الخارج.

كما اوضحت فيما يخص تعليق الدراسة المسائية في الجامعة المستنصرية هو لهذا العام فقط،وجاء ذلك وفقا لاهداف الوزارة لزيادة رصانة التعليم المسائي ويصبح بمثل مستوى التعليم الصباحي، ولاعادة

قلة الأبنية وضيق المساحة

فيما ايد الدكتور عبدالجبار السعيدي استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية ماذهبت اليه الجامعة في قرار تعليقها للدراسة المسائية،لاسباب تتعلق بجغرافية الجامعة وقلة منشأتها ومساحتها الصغيرة، بالاضافة الى قلة الكوادر التدريسية والتي لم تستطع ان تستوعب عدد الطلاب المتزايد، بالاضافة الى وجود عدد من الوثائق المزورة.

ويشير الدكتور السعيدي في اتصال مع "المدى " الى ان الدراسة الصباحية في الجامعة فيها تتقدم سيما بعد الاصلاحات التي قامت بها وزارة التعليم العالي مع استخدام معايير الايزو الدولية خصوصا في الاقسام العلمية والتوجه نحو التخصص، لكن الدراسة المسائية في نظر السعيدي غير مرضية لاسباب تتعلق بوضعية الاستاذ الجامعي في العراق الذي لايملك القدرة على الاستمرار في الدوام الى اوقات متأخرة الى الثالثة والرابعة عصرا،ما يؤدي الى ضعف المادة المقدمة الى الطالب وضعف الاداء وقلة دوام الاستاذ، وهذا يؤدي ايضا الى زيادة الاعباء النفسية والادارية على الاستاذ والجامعة.

اما فيما يخص قضية الاقسام الداخلية فالدكتور السعيدي كان متعاطفا كما يذكر مع طلبة المحافظات الذين يأتون الى بغداد لغرض الدراسة، وسط ارباك امني ومروري واقتصادي ويجدون صعوبة في السكن، ويؤكد ان الطلاب لم يأخذوا ابدا حقهم في سكن لائق والجامعة تريد منهم مستوى علمياً، ويشدد السعيدي على ضرورة اعادة النظر في خدمات واسكان الطلاب.

فيما لم ينف الدكتور عبد الحميد محمود رئيس قسم القانون الخاص في الجامعة المستنصرية ماذهب اليه رئيس الجامعة من اكتشاف ١٨٠ وثيقة مزورة، واشار الى ان رئيس الجامعة تحدث بهذا الرقم ولااستطيع ان انفيه، بالمقابل يشير الى ان تأكيد الامر ليس من اختصاصه.

كما اكد ان تعليق الدراسة المسائية في الجامعة جاء لاسباب تنظيمية تعود الى قلة البنايات والقاعات الدراسية، مع وجود المراحل الدراسية الثلاثة المتبقية، ويشيرالى ان التعليق هو لاعادة النظر وجعل التعليم المسائي بمستوى الصباحي، ويعتقد محمود ان مستوى الدراسة في الصباحي على اعلى المستويات وطلابهم يقبلون في افضل دوائر الدولة.واكد ان تعليق الدراسة المسائية مبدئيا سيكون لثلاث سنوات قادمة.

أزمات سابقة في المستنصرية

الجدير بالذكر ان الجامعة المستنصرية قد حدث فيها الكثير من الاشكاليات في العامين السابقين، فقد أعلن وزير التعليم العالي عبد ذياب العجيلي في وقت سابق على انه سيتولى مهام رئيس الجامعة المستنصرية وكالة بعد قيام الطلبة بإضراب عن الدراسة ليومين متتاليين مطالبين بإقالة رئيس الجامعة تقي الموسوي بعد اعتقال عدد من الطلبة داخل الحرم الجامعي.

وبعد فترة صدر قرار بتعيين الدكتور إحسان القريشي رئيسا للجامعة، وكان مجلس الوزراء قد قرر تعليق الدراسة في المستنصرية لمدة اسبوع واغلاق جميع الروابط الطلابية غير الرسمية في الكليات والمعاهد.

يذكر أن تقي الموسوي تم عزله من رئاسة الجامعة المستنصرية في ٢٥ (آذار) الماضي على خلفية المشاكل التي حدثت في الجامعة والاضرابات التي قام بها الطلاب لعزله، وكانت عملية إلقاء القبض على بعض الطلبة الحدث الأبرز الذي استدعى تدخل الوزارة وعزله وتعيين الدكتور عماد الحسيني رئيس الهيئة العراقية للتعليم الإلكتروني بديلا عنه ثم عزله وتعيين الدكتور فلاح الأسدي، ثم عزل الأخير أيضا بعد مدة قصيرة وتم تعيين الجابري،، ثم اصبح رئيسان اثنان للجامعة أحدهما مقال لكنه أصر على الاستمرار في المنصب، والمعين الجديد الذي يحاول ممارسة عمله، ومن ثم جاء تعيين القريشي.

وكانت الاخبار تحدثت عن طريق مصادر في وزارة التعليم العالي في حينها عن اكتشاف عمليات فساد مالي وإداري وراء إقالة رئيس الجامعة المستنصرية "الموسوي"، وتكرار حالات فساد، واعترف وزير التعليم العالي لعدد من وسائل الإعلام، أن هناك أزمة حقيقية في الجامعة المستنصرية من خلال ظاهرة تفشي الفساد الإداري والمالي في جميع الأقسام والدوائر التابعة للجامعة، والتي تؤثر دون شك على التحصيل العلمي للطالب الجامعي، وسير العملية التعليمية والتربوية في داخل أروقة الجامعة.

قل لي أي صورة تضع أقل لك من أنت!

فوضى صور الرموز والشخصيات تشوه سمعة المؤسسات الوطنية.. ولا قانون ينظمها

إيناس طارق

الالتزام بالولاء للدولة يجب ان لا يزاحمه او ينافسه او يعارضه التزام او ولاء اخر ذو طابع ديني او سياسي او فكري، لان الولاء للدولة شيء والولاء للدين او الإسلام شيء آخر، فولاء الفرد للدولة يقابله منح الدولة لهُ صفة المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

فهل انتهى زمن القائد الضرورة وتوزيع الصور ورفع الشعارات له وتعليق الصور في والمنازل والشوارع تعبيراً عن الولاءله، في وقت ضحى العراقيون بدمائهم وما زالوا يضحونٍ من اجل تحقيق الديمقراطية وان يكون الولاء واحداً للعراق.

أن الدول تشرع القوانين من اجل تنظيم العلاقات بين افراد المجتمع الواحد، فهناك واجبات متبادلة بين الدولة وافرادها وتكون المواطنة على اساس الانتماء للوطن الذي يطغى على اية انتماءات أخرى، عشائرية كانت أم دينية أم قومية،لكن مع الاسف البعض من المسؤولين يحاول أن يفرض ولاءه لجهة ما بتعليق صورته الشخصية مع رئيس حزب ما او رجل دين او الاثنين معاً،والمواطن هنا يبقى في حيرة من أمره فلمن الولاء سيكون في تلك المؤسسة الحكومية؟

العلم العراقي فقط!

يقول محمد العسكري الناطق الإعلامي لوزارة الدفاع العراقية: انه لا يسمح لاي دائرة عسكرية تابعة للدفاع بوضع الصور او شعارات لاي جهة حزبية او دينية باستثناء رفع العلم العراقي، ويشير الى صدور عدة تعليمات من مجلس الوزراء الى جميع دوائر الوزارة تؤكد محاسبة كل من يخالف القانون ويضع صورة تمثل أي جهة كانت او حتى صورته الشخصية مع شخصية سياسية او حزبية او دينية، فالقانون واضح "العراق للعراقيين جميعاً"،ومن يتهاون في تطبيق القانون يحال الى القضاء لعصيانه الأوامر،وأضاف العسكري "أن البعض منٍ وسائل الإعلام عرضت قبل فترة قصيرة استعراضاً للجيش العراقي وكان احد المنتسبين يرتدي بلوزة تحمل صورة لشخصية دينية وهذا الأمر كان قبل ان تنفذ وتفرض سلطة القانون ولا يمكن اعتبار شخص واحد هو يمثل مجموعة".

الولاء للبلد

بينما يقول مقدم مشتاق طالب مدير أعلام شرطة محافظة بغداد: ان هناك تعليمات صادرة من مجلس الوزراء لا تسمح بوضع الصور لأي شخصيات دينية او سياسية في الدوائر التابعة لوزارة الداخلية، يسمح فقط بوضع" البوسترات "الخاصة بأنشطة الوزارة ودوائرها الأخرى، ويؤكد "من يخالف ذلك ويحاول تعليق صورة او شعار لأي جهة كانت حزبية او سياسية او دينية يحاسب لان الصفة العامة لقوات الشرطة العراقية هي الولاء للعراق"،ويشير الى ان بين فترة وأخرى تقوم الأجهزة المختصة بتفتيش جميع الدوائر التابعة لوزارة الداخلية وإعلام مسؤوليها بان يرفعوا الصور ويضعوا العلم العراقي فقط.

القانون العراقي

يعلق الخبير القانوني المحامي صالح المالكي عن هذا الموضوع قائلاً:في حالة صدور قانون او تعليمات تمنع إلصاق الصور لأي شخصيات حزبية او دينية في المؤسسات الحكومية وان الشخص المسؤول عن هذه الحالة لم يطبق هذا القانون فانه يحاكم حسب المادة" ٢٤٠ "المتضمنة الحكم بالسجن ٣ أشهر وغرامة مالية تحدد من قبل القضاء لعصيانه تنفيذ قانون حكومي،ولكن إلى الآن لا يوجد قانون،ويشير إلى ضرورة ترك جوانب الولاء الحزبي الذي لا يرتقي إلى مستوى الوطنية والبحث عن خدمة المواطن وتطبيق القوانين بشكلها الصحيح ليثبت المسؤول عن ولائه للعراق.

المؤسسات الحيادية

فيما يقول النائب باسم شريف من حزب الفضيلة: على من يريد أن يعلق صوراً خاصة التقطها مع أي شخصية حزبية او سياسية او حتى دينية فليضعها في مكانها الخاص وليس في المؤسسات الحكومية لأنها ملك للجميع وتمثل العراق الذي يمثل بشعاره او بصورة رئيس الدولة او نائبة،كما يشير الى اهمية ان تكون المؤسسات حيادية ولا تخضع لاي جهة دينية او سياسية، ويعتقد أن الولاءات الجانبية هي افرازات المحاصصة السياسية التي يجب القضاء عليها مستقبلاً،و إلا لن نتقدم خطوة واحدة الى الأمام وما فائدة التغيير اذا كنا نعيد التاريخ بالبحث عن الشعارات وتعليق الصور؟!

لمن هذه المؤسسة؟

فيما يؤكد النائب محسن السعدون ان من باب القوانين والتعليمات الحكومية أن يكون هناك توحيد لأي موضوع كان خصوصاً المواضيع المهمة المتعلقة برفع الصور والشعارات فالدولة فيها رئيس جمهورية ورئيس وزراء وهما يحملان صفة دستورية وهنا نركز على الدوائر العسكرية والأمنية المهمة التي يجب خلوها من كل صور لأي حزب او شخصية دينية كانت، لان ذلك سوف يعطي انطباعاً لدى المواطن بأن ولاء هذه الدائرة للشخص المعلقة صورته او حتى كتابات الشعارات تجعل المواطن في حيرة من أمره ويبقى يتساءل الولاء في هذه المؤسسة لمن؟ إذن يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القوانين التي تحتم رفع أي رموز دينية أو سياسية حتى يضمن الولاء للعراقٍ فقط،فالتغيير كان من اجل بناء عراق فيدرالي بعيداً عن الديكتاتورية.

عمر الجبوري "القائمة العراقية " يقول: أن ظاهرة وضع الصور اورفع الشعارات يجب القضاء عليها بشكل مطلق من اجل ضمان عمل المؤسسات الحكومية بان يكون ولاؤها فقط للدولة العراقية لا غير وهذا الأمر يجب تطبيقه على جميع الدوائر بدون استثناء لضمان العمل السليم والصحيح والبعيد عن الولاء لجهة حزبية او دينية.

تداخل الولاءات

أما النائب جلال الدين الصغير "الائتلاف الوطني يقول: الولاء يكون في العمل الصادق للوطن وان يتحرر الشخص المسؤول في عمله الحكومي والسياسي ضمن اطار مصلحة الدولة، وتبقى مسالة الولاء العقائدي الذي هو لا يختلف عن الولاء الاجتماعي ولا يتعارض مع الولاءات الأخرى، المهم أن لا يتعارض ذلك الولاء مع عمل المؤسسات الحكومية، بمعنى أكثر وضوحاً أن تخرج الأجهزة الأمنية من الملف السياسي المطلق لان ذلك يفشل العملية السياسية ودخول السياسيين العمل الأمني يفشل عملها.

حسن السنيد "دولة القانون "يقول: أن ثقافة الصور وملء الحيطان بصور الشخصيات السياسية والدينية لا يمثل واقعاً سياسياً ثقافياً خاصة في دوائر الدولة وما نشاهده في غرف المسؤولين الأمنيين ووكلاء الوزارات والمدراء الذين يعلقون صورهم الشخصية مع شخصية حزبية او دينية فليعلقوها في أماكنهم الشخصية وليس الحكومية والتي يتعلق عملها بالمواطن ومن المفروض تعليق شعارات تحفز على العمل الصحيح بدلاً من تعليق صور شخصية.

حيدر الجوراني " دولة القانون"يقول أيضاً: يجب أن تكون دوائر الدولة مهنية خالصة فالموظف يعمل وفق القانون وعليه امتلاك القيادة المطلقة التي تؤهله لقيادة مؤسسة حكومية بشكل حيادي لا أن يعمل وفق انه ينتمي إلى س او ص، أن تعدد الولاءات يجب أن ينتهي وإشاعة ثقافة المواطنة والولاء الأول والأخير يجب أن يكون للعراق ومن يريد أن يعلق صورة التقطها مع شخصية أيا كان مرجعها فليعلقها في بيته فعلى الجميع حب العراق والالتزام بكل القوانين الصادرة من الحكومة لان الولاء هو للعراق وليس لجهة حزبية او دينية.

محمد العسكري

باسم شريف

عمر الجبوري

جلال الدين الصغير

منظمات مجتمع مدني

هناء ادور "منظمة الامل " تقول مع الأسف لا يوجد قانون يحتم على الجميع المرتقين مناصب عليا بعدم فرض ولائهم الحزبي او الديني على المواطنين لكن ما نراه الآن أن الشخص الذي يدير مؤسسة او وزارة ما يتحكم بولاء الناس وهذا نتيجة المحاصصة السياسية التي مزقت النسيج الاجتماعي والقانوني للدولة العراقية ويجب التخلص من ذلك بأسرع وقت ممكن لان المؤسسات الحكومية جل عملها هو تقديم الخدمة للمواطن العراقي لا البحث وراء الولاءات الدينية والمذهبية لأي جهة كانت.

ضرورة إصدار قانون

اصغر الموسوي وكيل وزارة الهجرة يقول: ان إصدار قانون يمنع تعليق الصور لأي شخصيات دينية او حزبية هو إجراء لابد منه لان زمن رفع صور القائد الواحد والضرورة قد انتهى والآن العراق هو للجميع فكيف نطالب بالديمقراطية ونحن نعلق الصور؟! وحقيقة كمسؤول امنع في وزارتي تعليق الصور لأي شخصيات حزبية او دينية لان الدوائر مطلوب منها تقديم الخدمات للمواطن والعمل من اجل الوطن لا شخص معين وحقيقة كل من يعلق صورة شخصية ليعلقها في بيته.

عبد الستار البيرقدار الناطق الإعلامي لمجلس القضاء الا على يقول:

في جميع مؤسسات مجلس القضاء لا توجد صور ولا شعارات تشير لاي جهة حزبية وهناك تعليمات صادرة من مجلس الوزراء تمنع تعليق الصور والشعارات داخل مؤسسات الدولة لأنها مسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطنين وان يكون الولاء للوطن فقط.

يقول مرتضى وكيل اعلام وزارة النفط:

من اول يوم بعد التغيير رفعت وزارة النفط شعاراً يمنع التحزبات ورفع الشعارات الدينية والسياسية ومن يريد ان يحتفل بمناسبة دينية او سياسية فليحتفل بها في الاندية والقاعات الخاصة بالاحتفالات تلك، ومن يريد ان يعلق من المدراء العامين صورته يعلقها في غرفته لا على جدران وزارة النفط.

وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية داره حسن رشيد يقول:لا نسمح لأي موظف بتعليق شعارات او صور تشير لاي جهة حزبية او دينية لان المؤسسات الحكومية هي خدمية ويفضل ان يكون ولاؤها للمواطن والعراق ومن يريد ان يعلق صورة شخصية ليعلقها في غرفته او بيته لا على جدران المؤسسة الحكومية ومن يرفض ذلك من الموظفين عليه ان يتحمل العواقب القانونية لان التعليمات الصادرة من مجلس الوزراء واضحة وصريحة لا يسمح باستغلال مؤسسات الدولة لاي جهة كانت.

آراء مواطنين

يقول المواطن محمد شهاب، يعمل في القطاع الخاص:قبل فترة قصيرة دخلت الى مؤسسة حكومية من اجل تقديم طلب تعيين وإذ أرى الموظف المسؤول عن استلام الاستمارات يعلق في غرفته صور شخصيات دينية وسياسية الامر الذي اصابني بالاحباط لأنني ادركت ان استمارتي سوف تهمل لأنني مغاير في الانتماء واعتقد ان هذه الأشياء مع الأسف سادت في الوقت الحاضر.

اما سلمان حسين فيقول: يجب اصدار قانون يمنع وضع الصور والشعارات الحزبية والدينية في مؤسسات ودوائر الدولة كافة دون استثناء فضلاً عن إصدار قانون اخر يحدد أيام المناسبات لا أن تعلق دائرة العمل بسبب مناسبة دينية او حزبية لجهة ما ودائرة أخرى تباشر وتستمر في الدوام لأنها لا تقدم الولاء لتلك الجهة.

اما رؤى عبد الحميد موظفة تقول: ان من يذهب الى الدوائر الحكومية يلاقي صعوبة في معرفة وتحديد انتماء تلك الدائرة لان كل مجموعة من الموظفين تعلن ولاءها الى جهة دينية او حزبية وهذا واضح جدا فالصور المعلقة على جدران الغرفة داخل المؤسسة الحكومية يجعلك أمام اختيار صعب وعليك تحديد من تختار للتحدث إليه.

بين ولائين